

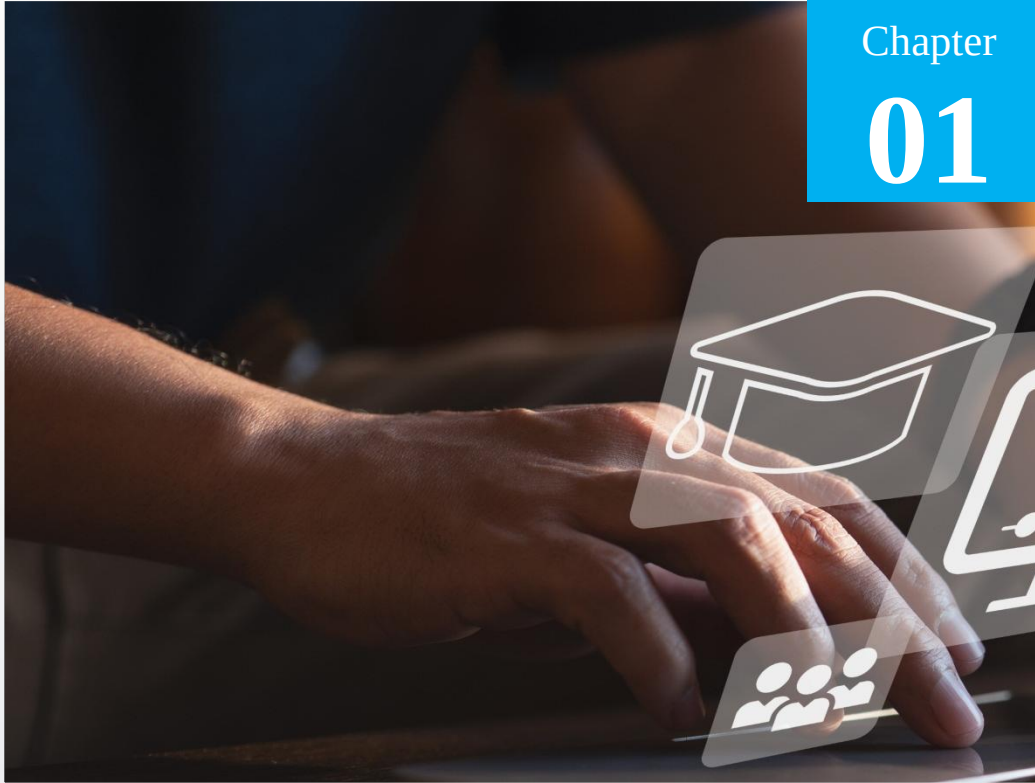
دراسات نقدية ٣

إعداد الباحثة: رباب عبدالله الرحيلي

بإشراف الدكتورة: هبة م



التكليف الثامن



سأقدم تحليلاً نقدياً للنظريات العلمية التي تناولتها رسالة الدكتوراه بعنوان
(الاختصاص القضائي للجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية)
دراسة تحليلية تطبيقية في ضوء الفقه والنظام والتي اعدّها الباحث تركي بن
سعد الخثّالان في جامعة الملك عبدالعزيز

Chapter
01

مفهوم نقد النظريات

مفهوم نقد النظريات يعني تحليل وتقييم النظريات العلمية التي استُخدمت في دراسة معينة، بهدف:
١. الكشف عن نقاط القوة:

هل النظرية تفسر الظاهرة بشكل منطقي؟

هل تناسب البيئة أو الإطار القانوني المدروس؟
مثال:

نظرية الردع في القانون الجنائي تبرز أهمية العقوبة في منع الجريمة — هذه نقطة قوة.
٢. الكشف عن نقاط الضعف أو القصور:

هل النظرية قديمة ولم تعد ملائمة للواقع؟

هل تركز على جانب واحد وتهمل الجوانب الأخرى؟
مثال:

نظرية الردع لا تُعالج الأسباب الاجتماعية للجريمة — هذه نقطة ضعف.

٣. تقديم بدائل أو تطويرات:

هل هناك نظرية أحدث أو أكثر شمولاً؟

هل يمكن تعديل النظرية الأصلية لتصبح أكثر دقة؟
مثال:

اقتراح الجمع بين نظرية الردع ونظرية إعادة التأهيل لتقديم معالجة شاملة للجريمة.

في الرسائل العلمية:
نقد النظريات يظهر عادة في الإطار النظري أو المناقشة، ويُظهر قدرة الباحث على:
الفهم العميق للنظرية.
ربطها بالواقع أو بالنظام القانوني.
تقييم مدى فعاليتها علميًا وعمليًا.

نقد النظريات العلمية المتناولة في الدراسة:

في دراسته اعتمد الباحث على نظريات قانونية لتأصيل وتحليل موضوع اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية فيما يلي تحليل نقدي لأبرز هذه النظريات:

١- نظرية الاختصاص القضائي الخاص:

نقاط القوة:

تُبرز هذه النظرية أهمية وجود هيئات متخصصة للفصل في نوع معين من المنازعات، مما يضمن سرعة البت والفعالية في معالجة القضايا ذات الطبيعة الفنية المعقدة.

نقاط الضعف:

قد تؤدي إلى تشتت الجهات القضائية وتداخل الاختصاصات، مما يسبب ارتباكاً لدى المتقاضين بشأن الجهة المختصة بنظر نزاعاتهم. إمكانية حدوث تعارض بين قرارات هذه اللجان وقرارات المحاكم العامة، مما يستدعي وجود آلية واضحة لحل تنازع الاختصاص.

٢. نظرية الولاية العامة للمحاكم:

نقاط القوة:

تؤكد على مبدأ أن المحاكم العامة لها الولاية الشاملة للنظر في جميع المنازعات، مما يعزز وحدة القضاء وتوحيد المعايير القانونية.

نقاط الضعف:

قد يؤدي تطبيق هذه النظرية إلى بطء في الإجراءات نتيجة لتراكم القضايا، خاصة تلك التي تتطلب خبرة فنية متخصصة. نقص التخصص قد يؤثر على جودة الأحكام في القضايا ذات الطبيعة الفنية المعقدة.

٣. نظرية التخصص القضائي المرن:

نقاط القوة:

تسعى إلى تحقيق توازن بين الولاية العامة للمحاكم وإنشاء هيئات متخصصة، بحيث يتم توزيع الاختصاصات بناءً على طبيعة المنازعة. تساعد في تقليل العبء على المحاكم العامة وتوفير قضاء متخصص للنظر في قضايا محددة.

نقاط الضعف:

تتطلب وجود تنظيم دقيق وواضح لتحديد اختصاصات كل جهة، مما قد يكون تحدياً تشريعياً وإدارياً. إمكانية حدوث تداخل في الاختصاصات إذا لم يكن هناك تنسيق بين الجهات المختصة .

توجد نظريات حديثة أكثر شمولاً يمكن أن تُستخدم لتحسين دراسة الاختصاص القضائي للجان التمويلية، منها:

١. نظرية "الحوكمة القضائية" (Judicial Governance Theory):

مفهومها: تتناول كيفية تنظيم العلاقة بين المؤسسات القضائية والهيئات شبه القضائية (مثل اللجان التمويلية)، وتدعو إلى استقلالية، تنسيق، وتكامل بين الجهات.

مناسبتها: تعزز الشفافية، الكفاءة، والتخصص مع الحفاظ على وحدة النظام القضائي.

ميزتها: تربط بين الجوانب القانونية والإدارية والتنظيمية.

٢. نظرية "القضاء متعدد المستويات" (Multi-Level Judicial Systems):

مفهومها: تقترح وجود طبقات مختلفة من الهيئات القضائية المتخصصة، تعمل بتنسيق لا مركزي وتكامل هرمي.

ميزتها: تدمج الاختصاص القضائي الخاص مع رقابة قضائية مركزية لضمان وحدة القانون وتناسق الأحكام.

ثانيًا: كيف يمكن تعديل النظرية الأصلية لتصبح أكثر دقة؟

إذا كنت تعتمد في دراستك على "نظرية الاختصاص القضائي الخاص"، يمكنك تعديلها كالتالي:

١. دمج عناصر من نظرية الحوكمة القضائية:

عدّل النظرية لتشمل تنظيم العلاقة المؤسسية بين اللجنة التمويلية والسلطة القضائية، مثل آليات الاستئناف أو الرقابة.

أضف منظور الشفافية والمساءلة الإدارية في أداء اللجنة.

٢. إدخال أبعاد زمنية وإجرائية:

راجع النظرية من حيث مدى سرعة الإجراءات وعدالة توزيع القضايا.

أضف معايير لقياس فعالية اللجنة مقارنة بالمحاكم العامة.

٣. تطوير إطار رقابي:

اقترح آلية لتقييم قرارات اللجنة من خلال محكمة أعلى، مما يعزز الشرعية القضائية ويمنع التعارض مع النظام العام.

مثال على التعديل النظري (قبل/بعد):

قبل التعديل – الصياغة التقليدية:

"تقوم نظرية الاختصاص الخاص على مبدأ توزيع المهام القضائية حسب التخصص الفني والنوعي للجهة."

بعد التعديل – الصياغة الحديثة:

"تمتد نظرية الاختصاص القضائي الخاص في السياق الحديث إلى بناء نظام متكامل متعدد المستويات، يُراعي التخصص الفني مع ضمان الشفافية، الرقابة القضائية، ومواءمة قرارات اللجان مع مبادئ النظام القضائي العام."

تظهر الدراسة وعياً بأهمية التخصص في القضاء، خاصة في المجالات المالية والتمويلية التي تتطلب فهماً عميقاً للأنظمة واللوائح ذات الصلة .

من المهم تعزيز التنسيق بين اللجان المتخصصة والمحاكم العامة لضمان عدم حدوث تعارض في الاختصاصات أو تضارب في الأحكام.

يوصى بتطوير اليات واضحة لحل تنازع الاختصاص وتحديد معايير مرجعية لتوزيع القضايا بين الجهات القضائية المختلفة .

Chapter 01

ملاحظات إضافية



رابط الرسالة

chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://journal.s.ekb.eg/article_336696_f886b8f0fa32e7b2d459e6f0cb9fd8b5.pdf



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

